اقتصاد

ليبيا: قانون لتقليص فجوة الرواتب

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

يسعى مجلس النواب الليبي في طرابلس إلى إصدار قانون جديد بشأن الرواتب والأجور، وذلك لتقليص الفجوة بين الحدين الأعلى والأدنى للرواتب، إذ يصل الفرق إلى 30 ضعفًا. ويشكل العاملون في القطاع الحكومي 31% من عدد السكان، بحسب بيانات رسمية.

وقال رئيس اللجنة المالية بمجلس النواب، عبد المنعم بالكور، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن القانون الجديد يقلص الفجوة بين الحدين الأعلى والأدنى للأجور وسيبلغ الأدنى 460 ديناراً والأعلى 2700 دينار (الدولار = 1,4 دينار). وأضاف بالكور أنه سيتم تحويل 30 جدولاً للرواتب إلى جدول واحد يتم من خلاله وضع آليات بشأن صرف الأجور، وذلك من أجل رفع المستوى المعيشي للأفراد واستقرار الدينار.

ومن جانبه، اعتبر أستاذ الاقتصاد بجامعة عمر المختار، صقر الجيباني، أن توحيد الأجور للكل يفتقد إلى معيار الكفاءة، إذ إن هناك معيار الشهادة العلمية والدرجة الوظيفية والخبرة بالإضافة إلى اعتماد المهارة، والمهم ألّا تكون الفجوة واسعة بين مرتبات ومزايا القطاع العام. وأوضح أن مرتبات الموظف بقطاع التعليم في ليبيا لا تتجاوز الألف دينار كحد أقصى.

وقال إن العدالة في توزيع المرتبات المدفوعة من الحكومة حق للجميع وليس منّة من أحد طالما التزم الموظف بعمله وطالما مصدر الدخل للجميع واحد وهو (إيرادات النفط والغاز) والذي هو ملك لجميع الليبيين.

وتعاني ليبيا من التضخم في الكادر الوظيفي للعاملين بالقطاع العام، إذ يستحوذ بند المرتبات في الباب الأول من الموازنة العامة على 21,8 مليار دينار، ويشكل 66% من الإنفاق العام، وترغب وزارة المالية في إضافة 300 ألف موظف حكومي جديد في موازنة 2021 ليصبح عدد العاملين في القطاع العام 2,15 مليون موظف. وكان المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني قد وعد بتوظيف 244 ألف ليبي في القطاعين العام والخاص. وتعتمد ليبيا على القطاع النفطي كمصدر رئيسي للدخل، إذ يمثل نحو 95 بالمائة من إيراداتها، بحسب بيانات رسمية. وارتفعت فاتورة المرتبات من 8 مليارات دينار عام 2010 إلى 21,8 مليار دينار عام 2020، وزاد عدد الموظفين من 900 ألف موظف عام 2010 إلى 1,85 مليون موظف حتى نهاية شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وتعتمد صفوف قطاعات ليبية واسعة بشكل أساسي في معيشها على المرتبات الحكومية مع صعوبة السيطرة على النفقات في ظل تداعيات الصراعات على مختلف القطاعات والاستمرار في التوظيف غير الرشيد، بحسب مراقبين لـ«العربي الجديد».

وأكد مدير مركز أويا للدراسات الاقتصادية، أحمد أبولسين، لـ«العربي الجديد»، أنّ القطاع العام يستوعب النسبة الكبرى من القوة العاملة من السكان، مضيفاً أن القطاع الخاص غير منتج ويغلب عليه الطابع التجاري ومن ثمة فإن معدل مساهمته في حل البطالة محدود جداً.

وأشار إلى أن تعميق الفجوة في مستويات الأجور بين القطاعين العام والخاص سيجهض خطط رفع درجة استيعاب القطاع الخاص للعمالة الوطنية وبالتالي استمرار زيادة أعداد العاطلين عن العمل.

الهند توجه «ضربة رقمية» للصين

حظرت الهند 43 تطبيقا آخر للهواتف المحمولة، منها تطبيق مجموعة علي بابا القابضة للتجارة الإلكترونية (علي إكسبرس)، في إطار موجة جديدة من عقوبات تستهدف الصين بعد مواجهة مستمرة منذ شهور على الحدود المشتركة بين البلدين في الهيمالايا. وقالت وزارة الاتصالات الهندية في بيان، إن التطبيقات، وأغلبها صينية، تهدد «سيادة الهند ووحدة أراضيها». وكانت الهند قد حظرت في السابق أكثر من 170 تطبيقا. وبدأت هذه الخطوات، التي وصفتها وزارة التكنولوجيا بالهند بأنها «ضربة رقمية»، بعد مقتل 20 جنديا هنديا في اشتباكات مع القوات الصينية في موقع حدودي متنازع عليه في الهيمالايا في يونيو/ حزيران الماضي. وقالت السفارة الصينية في الهند، أمس، إنها تعارض تماما الحظر. وتمثل الخطوة انتكاسة لمجموعة علي بابا، وهي أكبر مستثمر في شركة «باي تي إم» الهندية لأنظمة الدفع للتجارة الإلكترونية والتقنية المالية.

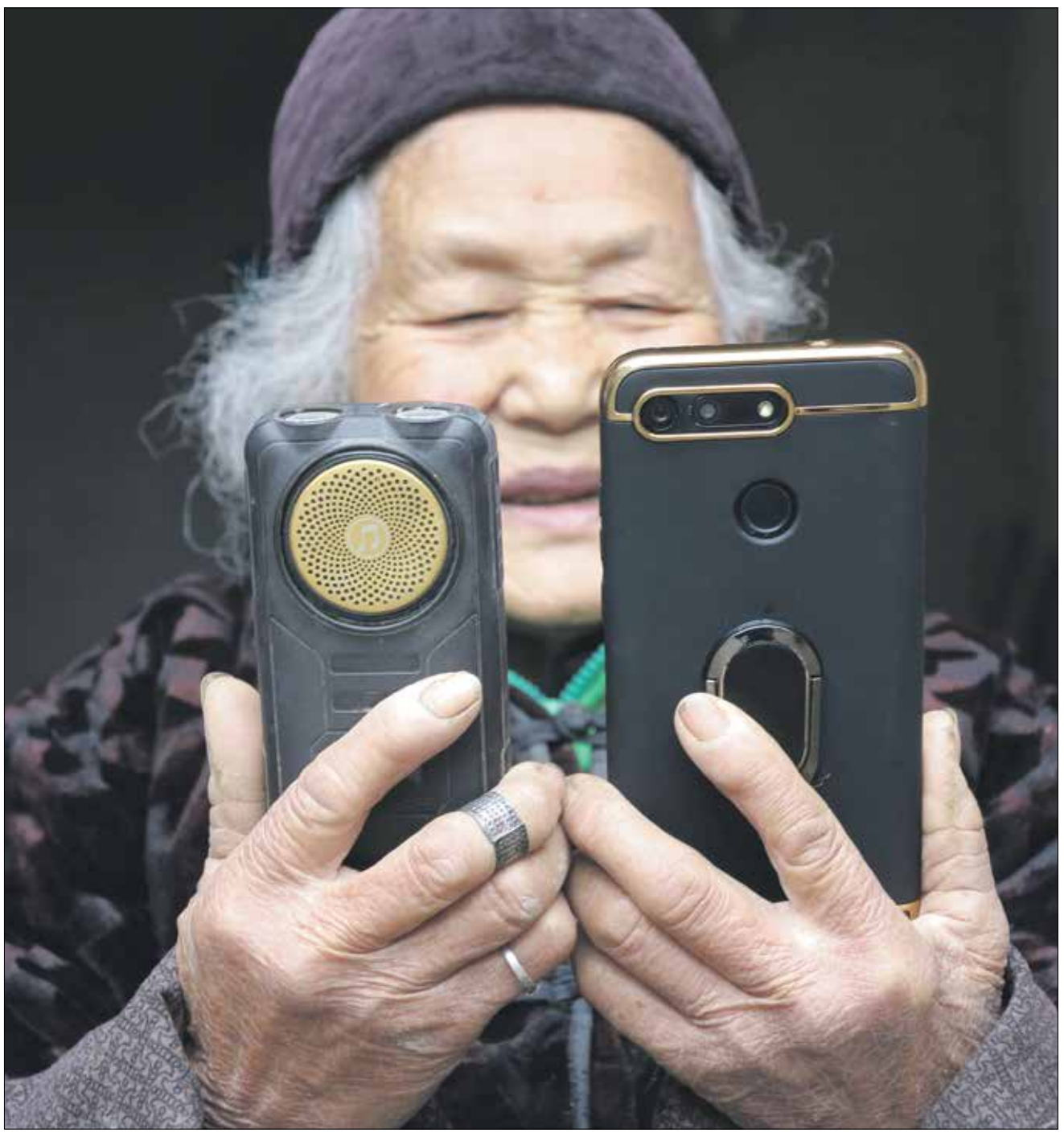

(Getty)

لقطات

انخفاض ارباح شركات الخليج

أظهر تقرير بحثي، أمس، انخفاض أرباح الشركات المدرجة بأسواق الأسهم الخليجية خلال الربع الثالث من 2020 بنسبة 34,5 بالمئة على أساس سنوي، وسط استمرار تأثيرات فيروس كوفيد-19. وحسب تقرير شركة كامكو إنفست الكويتية (خاصة)، سجلت ارباح الشركات الخليجية خلال هذه الفترة نحو 25,1 مليار دولار، مقابل 38,2 مليار دولار بالربع الثالث من 2019.

وافاد التقرير بأن الارباح المعلنة للشركات الخليجية ظلت منخفضة مقارنة بالمستويات التاريخية، إلا انها كشفت عن تحسن ملحوظ مقارنة بالربع الثاني من 2020 مع خروج اقتصادات المنطقة من الإغلاق بسبب الجائحة.

قفزة التضخم السنوي في لبنان

قفز تضخم أسعار المستهلك في لبنان بنسبة 136,8 بالمئة على أساس سنوي، خلال أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تحت ضغوط ضعف سعر صرف الليرة أمام الدولار في السوق المحلية. ونقلت الوكالة الرسمية اللبنانية عن إدارة «الإحصاء المركزي»، امس، قولها إن مؤشر أسعار المستهلك صعد بنسبة 3,89% على اساس شهري، مقارنة مع سبتمبر/ أيلول الماضي. ويقيس مؤشر أسعار المستهلك في البلاد التغيرات في أسعار مجموعة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر، والتي تؤثر على القدرة الشرائية. يعاني لبنان منذ شهور، من أزمة اقتصادية و تدهور للعملة المحلية.

سجن وزير جزائري سابق

قرر القضاء الجزائري، أمس، إيداع وزير آخر في حكومات الرئيس السابق عبد العزيز بو تفليقة، السجن لتورطه في قضايا بالفساد، بعد نحو شهر من تنازله عن الحصانة النيابية طواعية. وقرر قاضي التحقيق في محكمة سيدي امحمد وسط العاصمة الجزائرية إيداع وزير الموارد المائية والأشغال العمومية الاسبق، عبد القادر واعلي، السجن المؤقت حتى محاكمته، في قضية فساد تخصّ منح صفقات بطريقة غير قانونية لمصلحة علي حداد، زعيم الكارتل المالي في عهد بو تفليقة، الموقوف في السجن، بعدما وافق حداد على التنازل عن الحصانة البرلمانية.

انتقادات مغربية لفرض أميركا رسوماً على الأسمدة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

وجهت الرباط انتقادات إلى أميركا بسبب فرض رسوم جمركية على صادرات المغرب من الأسمدة. وقررت الولايات المتحدة، فرض رسوم جمركية على صادرات الأسمدة الفوسفاتية المغربية بنسبة 23,46%، بعد شكوى رفعتها شركة «موزاييك» الأميركية، التي تعتبر منافساً للمجمع الشريف للفوسفات المغربي في سوق تلك السلعة.

وفي أول رد له على القرار الأميركي الصادر، أول من أمس، اعتبر المجمع الشريف للفوسفات أنّ فرض رسوم جمركية غير مبرر ولا سند له، مؤكداً أنّ ذلك يلحق الضرر بالمزارعين الأميركيين، الذين تراجعت إيراداتهم في الأعوام الأخيرة. وشدد المجمع الذي يعتبر رائداً في سوق الأسمدة العالمية على أنه تعاون مع السلطات المختصة خلال فترة التحقيق في شكوى الشركة الأميركية، لافتاً إلى إمكانية الطعن في القرار الأميركي لدى منظمة التجارة العالمية.

وقال، في بيان له، إنه سيدافع بقوة عن موقفه ضد ما يعتبرها مزاعم مغرضة لشركة «موزاييك»، مشيراً إلى قدرته على تقديم الدليل على غياب أي أسس لفرض رسوم جمركية على الواردات من الأسمدة المغربية.

ووفق الشكوى التي تقدمت بها «موزاييك»، الصيف الماضي، إلى وزارة التجارة ولجنة التجارة الدولية الأميركية، فإنّ «كميات مهمة من الواردات المدعمة بطريقة غير عادلة، والآتية من المغرب وروسيا تسبب أضراراً كبيرة لأنشطتها»، متهمة الدولة المغربية بأنها توفر للفوسفات دعماً يتيح له تنافسية أكبر عبر الأسعار.

وكانت قيمة صادرات المغرب من الأسمدة إلى مختلف دول العام قد وصلت إلى نحو 3 مليارات دولار العام الماضي 2019، بحسب بيانات مكتب الصرف الحكومي، منها 570 مليون دولار إلى الولايات المتحدة بتراجع بلغت نسبته 28,7% عن العام 2018 الذي بلغت الصادرات خلاله 800 مليون دولار. وتختزن أرض المغرب 70% من المخزون العالمي من الفوسفات، ما يجعل منه لاعباً حاسماً في السياسة الزراعية في العالم، عبر الأسمدة المتنوعة التي يسعى إلى توفيرها كي توافق نوعية التربة.

ونفذ المجمع الشريف للفوسفات من أجل بلوغ أهدافه خطة بنحو 8,2 مليارات دولار بين 2008 و2017، قبل أن يطلق خطة ثانية بحوالي 11 مليار دولار للفترة بين 2018 و2028. ويراد من الخطة الثانية جذب نحو 50% من الطلب العالمي الإضافي.

الإمارات وترويج السلع الإسرائيلية

مصطفى عبد السلام

تسير الإمارات وبسرعة فائقة نحو تحالف اقتصادي وشراكة طويلة الأجل مع تل أبيب بغض النظر عن اسم ساكن البيت الأبيض، ورفض الشعوب العربية والخليجية لهذا التطبيع الماراثوني والذي سيؤثر سلباً على الأمن القومي والاقتصادي لدول عربية في مقدمتها مصر والأردن، خاصة أن الشراكة تتضمن إقامة مشروعات ضخمة منافسة لقناة السويس والموانئ المصرية وخط سوميد، ونقل النفط الخليجي إلى الخارج عبر موانئ إيلات وعسقلان.

ويوماً بعد يوم تبهرنا الإمارات بحجم التحالف الاقتصادي مع دولة الاحتلال، فالاتفاقات لا تكاد تتوقف يوماً واحداً منذ الإعلان عن تطبيع العلاقات في أغسطس الماضي، وما إن تلتقط أنفاسك من متابعة صفقة تبرمها أبوظبي حتى تجد بعدها مباشرة اتفاقات اقتصادية ومالية وتجارية أكبر وتصب في مصلحة الاقتصاد الإسرائيلي، وفي الوقت الذي تتوقع فيه سقفاً محدداً من التطبيع الاقتصادي بين الإمارات وإسرائيل، فإذا بك تجد مستوى أعلى وبسرعة فائقة.

دليل ذلك ما حدث أمس، ففي يوم واحد شهدنا تطورات عدة أخطرها بدء حركة التجارة بين دولة الاحتلال والإمارات والذي احتفى به نتنياهو قائلاً إن التطور سيفضي إلى خفض أسعار الكثير من السلع في إسرائيل. فقد استقبل ميناء جبل علي حاوية تحمل بضائع ومنتجات إسرائيلية في سابقة أولى من نوعها، وقبلها رست أول سفينة تجارية إماراتية في ميناء حيفا.

وقبل أيام زار وفد من قادة المستوطنات أبوظبي لإبرام اتفاقيات تقضي بتصدير بضائع ومنتجات من المستوطنات في الضفة الغربية إلى الإمارات.

أمس أيضاً وقعت سوق أبوظبي العالمي مذكرة تعاون مع هيئة الأوراق المالية بتل أبيب وأكبر البنوك الإسرائيلية «هبوعليم»، لدعم التكنولوجيا المالية.

وفي مقابل التسهيلات الضخمة التي منحتها أبوظبي للمستثمرين والمواطنين الإسرائيليين ومنها الإعفاء من تأشيرات السفر، أوقفت الإمارات أمس إصدار تأشيرات لمواطني 13 دولة، معظمها عربية، هي سورية ولبنان والعراق وتونس والجزائر وليبيا واليمن والصومال.

ومنذ الإعلان عن التطبيع وقعت أبوظبي مئات الاتفاقات مع دولة الاحتلال مهّدت الطريق لاستيراد السلع الإسرائيلية بهدف توزيعها في السوق الإماراتية أو إعادة تصديرها من أراضيها إلى بلدان أخرى، من خلال إلغاء قانون مقاطعة إسرائيل.

السؤال: هل ستتوقف سلع ومنتجات إسرائيل عند حدود أسواق الإمارات، أم ستجد طريقها لأسواق الدول العربية والإسلامية؟

مال وسياسة

المال الأسود في الأردن

القضاء يلاحق نواباً متورطين في شراء أصوات الناخبين

استغل مرشحون في انتخابات البرلمان الاردني تدهور الاوضاع المعيشية للمواطنين من اجل الضغط عليهم وشراء اصواتهم مقابل مبالغ مالية

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

تفاعلت قضية المال الأسود في انتخابات مجلس النواب الأردني التي جرت في العاشر من الشهر الجاري، بعدما ضبطت الهيئة المستقلة للانتخاب حالات مثبتة لشراء أصوات الناخبين من قبل بعض المرشحين وأنصارهم، ومنهم من فاز لاحقا بالانتخابات.

ويراقب الشارع الأردني باهتمام القرارات القضائية التي ستصدر بحق المتورطين بالمال الأسود، حيث تنظر الجهات المختصة حاليا بعدد كبير من القضايا المحالة إليها من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب إليها من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب في سابقة هي الأولى من نوعها في الأردن.

واستغل مرشحون تدهور الأوضاع المعيشية للأردنيين من أجل الضغط عليهم وشراء أصواتهم مقابل مبالغ مالية. وقالت دراسة حديثة للبنك الدولي، صدرت الشهر الجاري، إن خط الفقر في الأردن يبلغ 68 دينارا (95 دولارا) للفرد شهريا، موضحة أن مليون أردني يعيشون تحت خط الفقر.

إلى ذلك، قال المتحدث الرسمي باسم الهيئة المستقلة للانتخاب جهاد المومني، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد»، إن الهيئة المستقلة للانتخاب ضبطت بالفعل وتأكدت من وقوع حالات شراء أصوات من قبل مرشحين، منهم أشخاص فازوا بالانتخابات. وأضاف المومني أن عدد القضايا المضبوطة بشراء الأصوات بلغ 31 قضية حتى الآن من أصل أكثر من 80 قضية تجاوزت انتخابية أحالتها الهيئة المستقلة للقضاء، من بينها بالإضافة إلى المال الأسود، التلاعب بالانتخابات وإقامة المقرات الانتخابية خلافا لأحكام القانون والتشكيك بنزاهة الانتخابات.

ووفقا للمادة 20 من قانون الانتخابات، يحظر على أي مرشح أن يقدم من خلال قيامه بالدعاية الانتخابية هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو عينية أو غير ذلك من المنافع أو يعد بتقديمها لشخص طبيعي أو معنوي، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو بواسطة غيره بما في ذلك شراء الأصوات. كما يحظر القانون على أي شخص أن يطلب مثل تلك الهدايا أو التبرعات أو المساعدات أو الوعد بها من أي مرشح.

وقال المومني إن الفصل في تلك القضايا يعود إلى القضاء، حيث جرم القانون التعامل بأي شكل من الأشكال بالمال الأسود للتأثير في العملية الانتخابية وشراء أصوات الناخبين. وأشار إلى أن الهيئة المستقلة للانتخاب تلقت معلومات مصورة وموثقة حول قيام مرشحين وأنصارهم بشراء الأصوات وذلك خلال يوم الاقتراع وقبل ذلك بعدة أيام.

وحسب المومني، فإنه إذا حكم على أحد الفائزين بالانتخابات النيابية بتهمة شراء أصوات بعقوبة مدتها تزيد عن سنة تسقط عضويته في مجلس النواب الجديد.

وتنص المادة 59 من قانون الانتخاب رقم (6) لسنة 2016 على أنه «يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن 3 سنوات ولا تزيد على 7 سنوات كل من أعطى ناخبا مباشرة أو بصورة غير مباشرة من أجل حمله على الاقتراع على وجه خاص أو للتأثير على غيره للاقتراع».

وأشار المتحدث باسم الهيئة المستقلة للانتخاب إلى أن أصل شروط الترشح التي نص عليها القانون ألا يكون المرشح محكوماً عليه بالسجن مدة تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية ولم يعف عنه حيث تعتبر هذه جريمة غير سياسية.

من جانبه، قال رئيس ديوان التشريع والرأي السابق، نوفان العجارمة، إن المرشحين الفائزين بالانتخابات النيابية الذين تم تحويلهم إلى القضاء من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب سيفقدون عضويتهم بالمجلس النيابي التاسع عشر في حال صدور حكم قضائي بعقوبة أكثر من سنة.

وأكد في تصريحات صحافية أن الإجراءات بحق هؤلاء المرشحين تسير في مسارها القانوني نظرا للمخالفات الجزائية التي لا علاقة لها بالطعن في عضويتهم ومن ذلك إقامة الاحتفالات وخرق أوامر الدفاع.

وبين أنه وبعد صدور حكم قضائي سيفقد من يدان عضويته في المجلس النيابي دون الحاجة إلى تصويت مجلس النواب في حال كانت العقوبة أكثر من سنة.

وحسب مراقبين، فإن المال السياسي بات سيد الموقف في العديد من الدوائر الانتخابية، حيث يستخدم بعض المرشحين المال لشراء الأصوات وتغيير اتجاهات الناخبين، مشيرين إلى أن هذا المال نشط حتى في الانتخابات التمهيدية التي تجريها بعض العشائر والمناطق لفرز مرشح يمثلها في الانتخابات النيابية.

وقد تمكن البعض من الحصول على غالبية أصوات قاعدته الانتخابية الصغيرة في الانتخابات الداخلية الخاصة بعدد من العشائر والمناطق والتي تجري منذ أسابيع.

ونشطت عملية شراء الأصوات، بحسب شهود عيان، قبل موعد الانتخاب بعدة أيام ويوم الاقتراع، حيث وصل سعر الصوت الواحد في بعض المناطق إلى 200 دولار، وخصص مرشحون مئات الآلاف من الدولارات لهذه الغاية.

ويأتي ذلك في ظل استغلال البعض للأوضاع الاقتصادية المتأزمة في البلاد وشراء الأصوات من أجل العبور إلى البرلمان. وتوقع البنك الدولي، في تقرير سابق، أن تؤدي حالات الإغلاق المحلية نتيجة فيروس كورونا الجديد، والتباطؤ الاقتصادي العالمي، واضطرابات التجارة، وتعليق السفر الدولي، وتراجع تحويلات العاملين في الخارج، إلى زيادة معدلات الفقر في المدى القصير بنسبة 11% في الأردن. ويبلغ عدد أعضاء مجلس النواب 130 نائبا موزعين على 12 محافظة، وكلها مقسمة إلى دوائر انتخابية باستثناء المحافظات الصغيرة.

مليون أردني تحت خط الفقر والأعداد مرشحة للارتفاع (خليل مزراوي/فرانس برس)

> مليون أردني يعيشون تحت خط الفقر باقل من 95 دولاراً شهريا

شركات

الكويت: مساعدات حكومية للمستثمرين المتضررين

الكويت ـ **احمد الزعبي**

على الرغم من رفض مجلس الأمة الكويتي قانون الضمان المالي لمساعدة متضرري جائحة كورونا، رصدت الحكومة ما يقرب من 40 مليون دولار مساعدات لأصحاب الأعمال المتضررين من تداعيات تفشي الجائحة في البلاد، حسب ما ذكره مصدر حكومي كويتي لـ«العربي الجديد».

وقال المصدر، الذي رفض الكشف عن اسمه، إن المساعدات الحكومية لمتضرري جائحة كورونا تأتي بعد الإجراءات الاحترازية التي اقرتها السلطات وتسببت في توقف أعمالهم وتكبدهم خسائر فادحة، لافتا إلى أن حزمة المساعدات سيتم إقرارها بشكل طارئ على هيئة مساعدات مالية للمتضررين وكوبونات شراء وسداد إيجارات.

وأضاف أن الحكومة تنتظر انعقاد البرلمان الجديد بعد انتخاب أعضاء مجلس الأمة الكويتي خلال الأقتراع المقرر في 5 ديسمبر/كانون الأول المقبل، من أجل إجراء مناقشات موسعة من النواب الجدد لإقرار حزمة مساعدات كبيرة لأصحاب الأعمال المتضررين. وحمّل المصدر، مجلس الأمة الكويتي السابق، مسؤولية عدم إقرار حزمة المساعدات المقررة أو إقرار قانون الضمان المالي الذي كان سيساهم بشكل كبير في انتشال أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الانهيار أو الملاحقات القضائية بسبب تراكم الديون والإيجارات.

وينص قانون الضمان المالي الذي رفضه مجلس الأمة الكويتي على قيام الحكومة بضمان قروض أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحد أقصى للتمويل الواحد 600 ألف دولار، بقيمة إجمالية لحجم التمويلات تقدر بـ 3 مليارات دولار.

> تخصيص 40 مليون دولار لأصحاب الأعمال لتخفيف تداعيات كورونا

وفي السياق، كشف تقرير حكومي كويتي صادر عن إدارة الاقتصاد الكلي التابعة لمجلس الوزراء الكويتي، عن إجمالي قيمة خسائر أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقدر بـ 2,4 مليار دولار خلال 7 أشهر في الفترة من شهر مارس/آذار وحتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي الكويتي بدر الحميدي، لـ «العربي الجديد» إن الرقم الذي خصصه مجلس الوزراء الكويتي لمساعدة المتضررين لجائحة كورونا لا يرقى للحد الأدنى للطموحات التي كانت ترجح تخصيص مبالغ كبيرة تساعد أصحاب الأعمال الذين أصبحوا على حافة الانهيار.

وأضاف الحميدي، أنه كان يتوقع إصدار مرسوم ضرورة من الحكومة الكويتية بعد فض دور الانعقاد لإقرار مساعدات طارئة لأصحاب الأعمال الذين انتظروا كثيرا من أجل النظر إلى معاناتهم المستمرة منذ أشهر، ولكن للأسف مجلس الوزراء الكويتي حتى الآن يتعامل مع معاناتهم باستهتار شديد.

زراعة

الجزائر: الجفاف يفاقم خسائر منتجي الحمضيات

الجزائر ـ **حمزة كحال**

بدأ منتجو الحمضيات في الجزائر في إحصاء خسائرهم جراء تواصل موجة الجفاف التي تمر بها البلاد، ونقص مياه الري بسبب شح الأمطار، في الأشهر الأخيرة، ما فاقم خسائرهم وينذر بأزمة نقص المعروض من هذا الصنف في موسمه المنتظر مع نهاية فصل الخريف، في وقت تراهن البلاد على الإنتاج المحلي بعد تجميد عمليات استيراد الحمضيات سابقاً. حالة الحزن طاولت المزارع كمال بن عمر، الذي قال لـ«العربي الجديد»، إن محصول هذه السنة كان كارثياً بسبب شح الأمطار التي لم تتساقط منذ أشهر بشكل كاف، إلا مرة واحدة أو مرتين طيلة موسم الصيف. وأضاف المتحدث نفسه: «نحن في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، ولم تسقط الأمطار بعد، وننتظر أن تجود علينا السماء لعلها تنقذ غلة بنايير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط المقبلين من ضعف غلة أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر الماضيين من البرتقال والليمون والماندرينا».

وأمام هذه الوضعية، اضطر مزارعو الحمضيات في منطقة متيجة (90 كلم جنوب العاصمة)، المشهورة بزراعة الحمضيات، إلى الاستعانة بالمياه الجوفية ومياه الآبار لتعويض نقص مياه الأمطار، ما زاد في حجم المصاريف التي تجاوزت توقعات بعض المزارعين حتى قبل بداية موسم جني المحاصيل. ويقول المزارع عمار ختال إن «نقص تساقط الأمطار، في الأشهر السبعة الأخيرة، دفع بعض المزارعين إلى الاستنجاد بالمياه الجوفية لري الأشجار، وترتب عن هذا الخيار إنفاق مصاريف إضافية، مثل شراء الوقود لتشغيل المضخات وشراء أنابيب جديدة بالنسبة لبعضهم، كما اضطر بعض المزارعين إلى شراء صهاريج مملوءة بالمياه يومياً». وأوضح المتحدث نفسه، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن بعض المزارعين اضطروا إلى الاقتراض.

توقعات بتراجع إنتاج الحمضيات (Getty)

ويرى رئيس الاتحاد الجزائري العام للمزارعين، محمد عليوي، أن «موسم الحمضيات لهذه السنة سيكون كارثيا من حيث حجم الإنتاج وذلك في حال تواصل شح تساقط الأمطار وامتداد الجفاف حتى نهاية السنة». وأضاف عليوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن التوقعات تصب عند إنتاج 6 أو 7 ملايين قنطار في أحسن الأحوال الموسم الجاري، متوقعا أن تشهد أسعار الحمضيات ارتفاعاً غير معهود في الأشهر القادمة لاختلال كفتي العرض والطلب، الذي كان يسد ارتفاعه في الماضي بما يتم استيراده من حمضيات، خاصة من فرنسا وإسبانيا.

وأغلقت الحكومة أبواب الاستيراد في وجه بارونات الحمضيات، بعدما أخرجت هذه الفئة من الفواكه من دائرة السلع الخاضعة لرخص الاستيراد، ونقلها إلى دائرة «القائمة السوداء» للسلع الممنوعة من الاستيراد، بأوامر مباشرة من الرئيس عبد المجيد تبون. وتستورد الجزائر سنوياً ما قيمته 20 مليون دولار من الحمضيات، خاصة البرتقال، وتعد إسبانيا وفرنسا الممونَ الأول للجزائر سابقا.

تحقيق

برد السوريين بلا تدفئة

شح وغلاء المازوت يرفعان سعر الحطب

يواجه السوريون في مختلف المحافظات عقبات كبيرة للحصول على وسائل تدفئة في ظل شح وغلاء المازوت، الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى اللجوء للحطب ووسائل أخرى خطرة صحياً، مثل النايلون والفحم الحجري، هرباً من شدة البرودة في الشتاء

عدنان عبد الرزاق

لم توزع حكومة بشار الأسد مازوت التدفئة على السوريين لهذا العام، ما اضطرهم في ظل انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة إلى اللجوء للتدفئة على الحطب وأحياناً الفحم الحجري ووسائل أخرى خطرة صحياً للهروب من برد الشتاء وتقليل المصاريف، في ظل ارتفاع أسعار المازوت في السوق السوداء نتيجة ندرته. وتعاني سورية من شح شديد في المشتقات النفطية، بعد تراجع الإنتاج المحلي إلى أقل من 25 ألف برميل نفط يومياً، في حين تبلغ احتياجات سورية أكثر من 145 ألف برميل، حصة المازوت منها نحو 6 ملايين ليتر، ما يرفع الفاتورة النفطية لنحو 200 مليون دولار شهرياً، بحسب بيانات رسمية لمؤسسات النظام السوري.

ويقول العامل السابق في محافظة دمشق، خضر محمد: لم تف حكومة الأسد بوعودها بتوزيع مازوت التدفئة بالسعر المدعوم حتى الآن، بل تركت السوريين عرضة لجشع تجار السوق السوداء إذ وصل سعر ليتر المازوت إلى نحو 700 ليرة (الدولار = نحو 3 آلاف ليرة في السوق السوداء).

ويشير محمد لـ«العربي الجديد» إلى أن رفع سعر المازوت الشهر الماضي لم يؤد إلى توفره كما وعد نظام بشار الأسد، ما أدى إلى انتشار طرق التدفئة على الحطب، كحل وحيد متاح، بواقع انقطاع التيار الكهربائي لست ساعات مقابل وصلها ساعتين على مدار اليوم.

وادى الإقبال على وسائل التدفئة القديمة إلى ارتفاع أسعار الحطب والمدافئ، بالتوازي مع غلاء جميع مستلزمات الشتاء، بأسعار خيالية، بحسب وصف محمد. وكان نظام الأسد قد رفع الشهر الماضي سعر ليتر المازوت الصناعي بنسبة 120 بالمائة، ليصل سعر الليتر الواحد 650 ليرة، بالتوازي مع رفع سعر البنزين بنسبة 23,55 بالمائة، ليصل سعر الليتر إلى 1050 ليرة سورية.

واستطلعت «العربي الجديد» آراء سوريين من محافظات عدة، حول اللجوء إلى طرق التدفئة على الحطب ومستوى الأسعار بعد إقبال المواطنين على الحل الوحيد المتاح للتحايل على برد الشتاء.

يقول المواطن إبراهيم الدابغ من مدينة حماة وسط سورية: «انتشرت سوق سوداء للحطب بعد إعلان الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب عن عدم قدرتها على تلبية كامل احتياجات السوق بعد زيادة الطلب هذا العام».

ويضيف الدابغ لـ«العربي الجديد» إنه نقلاً عن مديرية الحراج بزراعة حماة، فإن الحطب لهذا العام غير متوافر، والموجود منه تم بيعه لأسر الشهداء والجرحى بسعر 12 ألف ليرة للطن وبمعدل 500 كلغ للأسرة الواحدة، مشيراً إلى أن سعر الطن بالسوق يبلغ نحو 80 ألف ليرة ومرشح للارتفاع. وانسحب حال زيادة الطلب على الحطب إلى جنوبي سورية، إذ يؤكد سامر عز الدين، من محافظة السويداء لـ«العربي الجديد» أن «سعر طن الحطب ارتفع هذا العام بنحو 150 بالمائة، في حين لم يزد سعر الطن العام الماضي عن 65 ألف ليرة، وصل اليوم إلى نحو 175 ألف ليرة». ويشير عز الدين إلى أن شح المازوت رفع سعر الليتر إلى أكثر من 600 ليرة في بعض المناطق، ما دفع معظم أهالي المحافظة للتوجه إلى التدفئة على الحطب في أبرد مدن سورية. وبحسب تصريحات مواطنين لـ«العربي الجديد»، فقد كان ارتفاع سعر الحطب بمحافظة إدلب الخاضعة لسيطرة المعارضة هو الأعلى، إذ يؤكد المواطن محمد العساني أن سعر طن الحطب ارتفع من نحو 70 دولاراً إلى 130 دولاراً هذا العام، ولا قدرة شرائية لدى السوريين في المحافظة، لشراء المازوت.

> ارتفاع اسعار مستلزمات التدفئة إلى أكثر من الضعف
>
> مواطنون يلجأون إلى وسائل خطرة مثل حرق النايلون

ويلفت العساني إلى أن «قطع الأشجار والتحطيب الجائر انتشرا بكثرة، خلال الفترة الأخيرة، فأيجاد طرق للتدفئة والهروب من البرد تغلبا على سكان إدلب على حساب ثروات المحافظة التي تؤوي أكثر من 3 ملايين سوري، بعد وصول المبعدين من بقية المحافظات إليها».

ويشير العساني إلى انتشار التدفئة على الحطب بمخيمات اللجوء أيضا، فبعض المنظمات الإنسانية وزعت المدافئ وتركت أمر تأمين الوقود للنازحين.

وتواصل أسعار مستلزمات التدفئة في سورية تسجيل ارتفاعات قياسية مع بداية كل فصل شتاء، إذ ارتفعت إلى أكثر من الضعف خلال أقل من شهر وبنحو 200%.

وتشير مصادر من دمشق إلى ارتفاع أسعار المدافئ بمقدار الضعفين خلال عام واحد، مما دفع بعض المواطنين لوصف شتاء هذا العام بأنه سيكون الأبرد على الإطلاق، لأنهم استغنوا عن الكثير من مصادر الدفء، وما زالوا يعانون للحصول على الغاز والمازوت.

ووصل سعر المدفأة الكبيرة إلى 150 ألف ليرة سورية، بارتفاع 30 ألف ليرة تقريباً عن الشهر الماضي، بينما لم يتجاوز سعرها العام الماضي 50 ألف ليرة، ومع انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، ارتفع سعر المدفأة ذات الوشيعتين (قضيبين) من 5000 ليرة إلى 20 ألف ليرة، والمدفأة بـ3 وشائع مع توربين حجم كبير بلغت نحو 150 ألف ليرة. وحتى المدافئ التي توصف بالخطرة على الصحة، وصل سعرها إلى نحو 40 ألف ليرة، في حين لم يتعدّ سعر هذه النوعية 6 آلاف ليرة العام الماضي، بحسب مواطنين من دمشق.

وفي هذا السياق، يقول الاقتصادي السوري حسين جميل، لـ«العربي الجديد»: «تأتي تكاليف المعيشة بالشتاء مضاعفة على السوريين الذين يعيشون حياة صعبة، لتزيد من فقرهم، ففاتورة المعيشة الشهرية خلال فصل الشتاء، بواقع ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والغذاء والأليسة، تزيد عن 600 ألف ليرة للأسرة الواحدة، في حين من له دخل ثابت، لا يزيد عن 60 ألف ليرة.

ويشير جميل إلى أن الحد الأدنى من احتياجات الأسرة هو 300 ليتر مازوت أو 3 أطنان من الحطب، وثمن وقود التدفئة فقط هو أعلى من دخل الأسرة، لذا بدأنا نسمع عن طرائق تدفئة عبر حرق النايلون والفحم الحجري أو قشور الفستق، لتخلف عواقب صحية خطرة تضاف إلى فواتير الفقراء في سورية.

وكانت وكالات إغاثة تابعة للأمم المتحدة قد حذرت في شهر يونيو/ حزيران الماضي من أن سورية تواجه أزمة فقر غير مسبوقة، إذ يفتقر أكثر من 9,3 ملايين شخص إلى الغذاء الكافي، في وقت قد يتسارع فيه تفشي فيروس كورونا. وقال برنامج الأغذية العالمي بإفادة في جنيف إن عدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى المواد الغذائية الأساسية ارتفع بواقع 1,4 مليون في غضون الأشهر الستة الماضية. وذكرت المتحدثة باسم البرنامج، إليزابيث بايرز، أن أسعار السلعة الغذائية ارتفعت بأكثر من 200 بالمائة في أقل من عام بسبب الانهيار الاقتصادي في لبنان المجاور، وإجراءات العزل العام التي فرضتها سورية لاحتواء مرض كوفيد-19.

> 9,3
>
> يفتقر أكثر من 9,3 ملايين سوري إلى الغذاء الكافي، في وقت قد يتسارع فيه تفشي فيروس كورونا، حسب تقرير لوكالات إغاثة تابعة للأمم المتحدة صدر في يونيو/ حزيران الماضي.

غلاء السجاد والملابس الشتوية

تضاعفت أسعار السجاد في سورية مع دخول فصل الشتاء. ويقول مواطنون من العاصمة دمشق، لـ«العربي الجديد»، إن سعر متر السجاد محلي الصنع في دمشق ارتفع إلى ما بين 25 و30 ألف ليرة سورية، ويبلغ سعر السجادة 6 أمتار نحو 180 ألف ليرة، و12 مترا بنحو 360 ألف ليرة (الدولار = نحو 3000 ليرة). وكان سعر متر السجاد المحلي يباع قبل نحو شهرين بـ15 ألف ليرة. ووصل سعر متر السجاد المستورد إلى أكثر من 60 ألف ليرة، ليبلغ سعر السجادة 12 مترا إلى ما بين 700 و800 ألف ليرة، في وقت أطلقت فيه المؤسسة السورية للتجارة قرضاً لجميع العاملين في الدولة بقيمة 200 ألف ليرة دون فوائد، بالتزامن مع افتتاح معرض للسجاد والمدافئ في مجمع أفاميا بمدينة اللاذقية. وذكر مدير عام المؤسسة أحمد نجم، في تصريحات صحافية الأسبوع الماضي، أن المعرض يوفر تشكيلة واسعة ومتنوعة من السجاد وبسعر 11300 ليرة سورية للمتر المربع لتكون أقل من الأسواق بنسبة تفوق 20 بالمئة. وتؤكد مصادر من دمشق لـ«العربي الجديد»، على ارتفاع كبير لأسعار الملابس الشتوية، ليصل سعر البيجامة (ملابس النوم) إلى 50 ألف ليرة سورية.

سوريون لم يجدوا إلا الاتكاء على الحطب (الأناضول)

تقرير

على الرغم من ترجيح كبار المستثمرين وخبراء النقد أن يواصل الدولار التراجع في عهد جو بايدن، إلا أن احتمال تعميم لقاح كورونا في أميركا قبل الدول الأخرى، نهاية الصيف المقبل، ربما يساهم في عودة الاقتصاد للنمو وتعود الجاذبية للعملة الأميركية

الدولار في عهد بايدن

خبراء الاقتصاد منقسمون حول مصير أقوى العملات

موسى مهدي

ربما تنتهي الفوضى التي ضربت أسعار الصرف العالمية في عهد الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب، بسبب السياسات النقدية المضطربة التي نفذتها إدارته والتعليقات والتغريدات المتضاربة والمتناقضة التي صدرت منه ومن مساعديه حول الدولار طوال السنوات الأربع الماضية. تارة يعلن ترامب أنه يريد دولاراً قوياً، ثم يعود في اليوم نفسه ليقول إن الدولار القوي يخدم منافسي الولايات المتحدة، وأنه سيقوم بالتدخل في السوق لخفض سعر صرف العملة الأميركية، كما حدث في 26 يوليو/ تموز 2019، حينما قال إن الدولار القوي شيء جميل لكنه يجعل المنافسة أمرا صعباً، مضيفاً أنه لا يستبعد اتخاذ إجراء من أجل إضعاف العملة الأميركية. وتناقضت تعليقات ترامب في ذلك الوقت مع تصريحات المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض لاري كودلو، الذي جزم بأن الولايات المتحدة لن تتدخل في أسواق العملات. وكذا تناقض مع تصريحات نائب مساعد سابق في وحدة التحليل الاقتصادي الدولي في وزارة الخزانة هو براد سيتسر، الذي قال إن سياسة الدولار القوي انتهت بمجرد شكوى ترامب من قوة الورقة الخضراء.

هذه التصريحات المتناقضة لترامب ومستشاريه أربكت كبار المستثمرين في الدولار. ومعروف أن سياسة ترامب الاقتصادية ترتكز حول مبدأ «أميركا أولاً» واستخدمت أدوات الميزان التجاري في تحديد علاقاتها مع دول العالم، كما كانت ترغب في زيادة الصادرات وخفض العجز التجاري الأميركي، ولكنها فشلت في تحقيق خفض مزيد من الدولارات في السوق لتوفير السيولة وإنعاش الاقتصاد، وربما تجيز حزمة تحفيز تفوق تريليوني دولار في حال حصولها على أغلبية في مجلس النواب الكونغرس. كما من المتوقع أن تبني الإدارة الاقتصادية والمالية في عهد بايدن على نمط محافظ بعيداً عن الفوضى التي سادت في عهد ترامب.

ويقوم مبدأ الحزب الديمقراطي على نظرية «الدولار القوي يعكس قوة الاقتصاد الأميركي»، وهو مبدأ نفذته إدارات الحزب الديمقراطي المتعاقبة منذ عهد الرئيس بيل كلينتون مروراً بعهد باراك أوباما، ولكن قد تجد إدارة بايدن صعوبة في تنفيذه بسبب المتاعب الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الأميركي ولا يزال على خلفية جائحة كورونا، إذ إن إدارة بايدن ستعمل على ضخ مزيد من الدولارات في السوق لتوفير السيولة وإنعاش الاقتصاد، وربما تجيز حزمة تحفيز تفوق تريليوني دولار في حال حصولها على أغلبية في مجلس النواب الأميركي بعد انتخابات ولاية جورجيا، وبالتالي فإن الكتلة الدولارية المتدفقة في السوق ربما لن تسمح للدولار بالصعود خلال السنوات الأولى من حكم بايدن.

في هذا الصدد، يتوقع خبراء أنه في حال تسلم بلينن لمنصب وزيرة الخزانة، فإنها ستتبع سياسة وسطية تجاه الدولار، وربما ستتفادى التعليق حول سعر صرف كما كانت تفعل وقت توليها منصب محافظة البنك الفيدرالي.

وسبق لهذه السيدة أن قالت إنها لا تحبذ الدولار القوي أو الضعيف. ولكن خبراء في أسواق الصرف يرون أن الدولار على المستوى القصير، وتحديداً خلال العام المقبل، سيواصل التراجع مقابل العملات الرئيسية. في هذا الشأن، يقول استراتيجي العملات بمصرف «ستاندرد تشارترد» ستيفن بارو، في مذكرة لعملاء المصرف: أرى أن الدولار سيتراجع في عهد بايدن ولكن مستقبله سيأخذ أهمية كبيرة. وحول ما إذا كانت إدارة بايدن ستتدخل في سوق الصرف، قال بارو: أعتقد أنه قد انتهى العهد الذي كانت فيه الدول الكبرى لا تتدخل في أسواق الصرف العالمية.

وبينما يتفاءل بعض الخبراء بأن الاقتصاد الأميركي سيعود للنمو القوي في النصف الثاني من العام المقبل بسبب توفر الجرعات الكافية من لقاح كورونا لمواطني الولايات المتحدة قبل الدول الأخرى، وبالتالي سيعزز ذلك سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، متفقداً من الجاذبية القوية للعائد الدولاري التي ستدفع المستثمرين نحو شراء أدوات المال الأميركية من السندات وأذون الخزانة والأسهم، ومعروف أن جاذبية تلك الأدوات من أكبر عوامل رفع الطلب العالمي على العملة الأميركية، لكن في المقابل يرى متشائمون أن الدولار سيخسر الكثير خلال عهد بايدن. في شأن التفاؤل بمستقبل الدولار، يقول خبير الاستثمار بمصرف «دويتشه بانك»، روبن وينكلر: «إن الولايات المتحدة وبريطانيا ستتمكنان من تطعيم مواطنيهما ضد فيروس كورونا بحلول النصف الثاني من العام المقبل قبل الدول الأخرى، وإن ذلك سيساهم في عودة النمو الاقتصادي للولايات المتحدة». من بين المتشائمين حول مستقبل الدولار، خبير البنوك الفرنسي في مصرف «سيتي غروب» كالفن تسي، الذي يرى أن الدولار سيخسر نحو 20% من حصته في الاحتياطات الدولية لدى البنوك المركزية العالمية خلال عهد بايدن. وتفوق حصة الدولار في احتياطات البنوك المركزية العالمية من العملات الصعبة نسبة 62%، ويأتي بعده اليورو بحصة تفوق 20%. ولا تزال حصة العملة الصينية (اليوان) ضعيفة جداً في الاحتياطات الدولية على الرغم من بنك الاحتياط الفيدرالي البالغ 2%.

ويتوقع كوفلاند أن المستثمرين سيهجرون الدولار خلال العام المقبل ويشترون العملات الناشئة، خاصة عملات مثل اليوان الصيني والروبل الروسي والليرة التركية، كما أن الين الياباني سيواصل الارتفاع مقابل الدولار بسبب مركزه كعملة «استثمار آمن» في آسيا. يذكر أن الدولار بعد من أهم أدوات السياسة الخارجية الأميركية إلى جانب المؤسسات المالية متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد، إذ إن الولايات المتحدة تستخدم الدولار في مساعدة الحكومات التي تتحالف معها وتمنحها فرصة الحصول على قروض دولارية بشروط ميسرة، بينما تشدد شروط القروض على الدول التي تعارض سياساتها الخارجية. كما أن أميركا تستخدم الدولار بكثافة في سياسات الحظر الاقتصادي والمالي، إذ إنه يشكل نسبة 88% من التسويات التجارية في العالم، كما تعتمد عليه الدول في شراء السلع الرئيسية.

تحول المستثمرين للأصول الخطرة

تراجع سعر صرف الدولار امس الاربعاء، بسبب تحول المستثمرين نحو اصول العملات عالية المخاطر بحثا عن العوائد، وذلك بعد ان تاكد ان إدارة بايدن تتجه نحو مزيد من التحفيز الحالي للاقتصاد الاميركي في العام المقبل. وحسب رويترز، بلغ سعر الدولار 1,1904 مقابل اليورو ظهر الاربعاء، مقتربا من اقل مستوى في اسبوعين. كما تراجع الدولار كذلك مقابل العديد من العملات الناشئة وسط رهان المستثمرين على بقاء سعر الفائدة الاميركية دون تغيير لاطول فترة ممكنة خلال عهد بايدن.

العملات الناشئة تتجه للاستفادة من عهد بايدن (Getty)

أميركا تستخدم الدولار بكثافة في السياسة الخارجية

الكونغرس. كما من المتوقع أن تبني الإدارة الاقتصادية والمالية في عهد بايدن على نمط محافظ بعيداً عن الفوضى التي سادت في عهد ترامب.

ويقوم مبدأ الحزب الديمقراطي على نظرية «الدولار القوي يعكس قوة الاقتصاد الأميركي»، وهو مبدأ نفذته إدارات الحزب الديمقراطي المتعاقبة منذ عهد الرئيس بيل كلينتون مروراً بعهد باراك أوباما، ولكن قد تجد إدارة بايدن صعوبة في تنفيذه بسبب المتاعب الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الأميركي ولا يزال على خلفية جائحة كورونا، إذ إن إدارة بايدن ستعمل على ضخ مزيد من الدولارات في السوق لتوفير السيولة وإنعاش الاقتصاد، وربما تجيز حزمة تحفيز تفوق تريليوني دولار في حال حصولها على أغلبية في مجلس النواب الأميركي بعد انتخابات ولاية جورجيا، وبالتالي فإن الكتلة الدولارية المتدفقة في السوق ربما لن تسمح للدولار بالصعود خلال السنوات الأولى من حكم بايدن.

في هذا الصدد، يتوقع خبراء أنه في حال تسلم بلينن لمنصب وزيرة الخزانة، فإنها ستتبع سياسة وسطية تجاه الدولار، وربما ستتفادى التعليق حول سعر صرف كما كانت تفعل وقت توليها منصب محافظة البنك الفيدرالي.

وسبق لهذه السيدة أن قالت إنها لا تحبذ الدولار القوي أو الضعيف. ولكن خبراء في أسواق الصرف يرون أن الدولار على المستوى القصير، وتحديداً خلال العام المقبل، سيواصل التراجع مقابل العملات الرئيسية. في هذا الشأن، يقول استراتيجي العملات بمصرف «ستاندرد تشارترد» ستيفن بارو، في مذكرة لعملاء المصرف: أرى أن الدولار سيتراجع في عهد بايدن ولكن مستقبله سيأخذ أهمية كبيرة. وحول ما إذا كانت إدارة بايدن ستتدخل في سوق الصرف، قال بارو: أعتقد أنه قد انتهى العهد الذي كانت فيه الدول الكبرى لا تتدخل في أسواق الصرف العالمية.

وبينما يتفاءل بعض الخبراء بأن الاقتصاد الأميركي سيعود للنمو القوي في النصف الثاني من العام المقبل بسبب توفر الجرعات الكافية من لقاح كورونا لمواطني الولايات المتحدة قبل الدول الأخرى، وبالتالي سيعزز ذلك سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، متفقداً من الجاذبية القوية للعائد الدولاري التي ستدفع المستثمرين نحو شراء أدوات المال الأميركية من السندات وأذون الخزانة والأسهم، ومعروف أن جاذبية تلك الأدوات من أكبر عوامل رفع الطلب العالمي على العملة الأميركية، لكن في المقابل يرى متشائمون أن الدولار سيخسر الكثير خلال عهد بايدن. في شأن التفاؤل بمستقبل الدولار، يقول خبير الاستثمار بمصرف «دويتشه بانك»، روبن وينكلر: «إن الولايات المتحدة وبريطانيا ستتمكنان من تطعيم مواطنيهما ضد فيروس كورونا بحلول النصف الثاني من العام المقبل قبل الدول الأخرى، وإن ذلك سيساهم في عودة النمو الاقتصادي للولايات المتحدة». من بين المتشائمين حول مستقبل الدولار، خبير البنوك المركزية بمصرف «سيتي غروب» كالفن تسي، الذي يرى أن الدولار سيخسر نحو 20% من حصته في الاحتياطات الدولية لدى البنوك المركزية العالمية خلال عهد بايدن. وتفوق حصة الدولار في احتياطات البنوك المركزية العالمية من العملات الصعبة نسبة 62%، ويأتي بعده اليورو بحصة تفوق 20%. ولا تزال حصة العملة الصينية (اليوان) ضعيفة جداً في الاحتياطات الدولية على الرغم من الثقل الاقتصادي والتجاري للصين.

ونهاية سبتمبر/ أيلول الماضي، أطلق الخبير الاقتصادي وعضو هيئة التدريس بجامعة ييل، ستيفن روتش، تحذيرا جديدا بشأن انهيار الدولار، حيث قال إن العام القادم سيكون قاسيا على الدولار.

على صعيد سياسة الفائدة المصرفية، أكد رئيس مجلس الاحتياط الفدرالي جيروم باول، أنه لن يرفع سعر الفائدة التي تراوح حالياً بين صفر و0,25%، حتى في حال ارتفاع معدل التضخم خلال العامين المقبلين. على هذا الصعيد، يرى محلل العملات بمؤسسة «آتش واي سي آم» الأميركية، جالز كوفلاند، أن سعر الفائدة الأميركية المنخفض سيتواصل خلال الأعوام الأولى من حكم بايدن، حتى في حال ارتفاع معدل التضخم فوق المستوى المستهدف من قبل بنك الاحتياط الفيدرالي البالغ 2%.

ومعروف أن جاذبية تلك الأدوات من أكبر عوامل رفع الطلب العالمي على العملة الأميركية، لكن في المقابل يرى متشائمون أن الدولار سيخسر الكثير خلال عهد بايدن. في شأن التفاؤل بمستقبل الدولار، يقول خبير الاستثمار بمصرف «دويتشه بانك»، روبن وينكلر: «إن الولايات المتحدة وبريطانيا ستتمكنان من تطعيم مواطنيهما ضد فيروس كورونا بحلول النصف الثاني من العام المقبل قبل الدول الأخرى، وإن ذلك سيساهم في عودة النمو الاقتصادي للولايات المتحدة». من بين المتشائمين حول مستقبل الدولار، خبير البنوك المركزية بمصرف «سيتي غروب» كالفن تسي، الذي يرى أن الدولار سيخسر نحو 20% من حصته في الاحتياطات الدولية لدى البنوك المركزية العالمية خلال عهد بايدن. وتفوق حصة الدولار في احتياطات البنوك المركزية العالمية من العملات الصعبة نسبة 62%، ويأتي بعده اليورو بحصة تفوق 20%. ولا تزال حصة العملة الصينية (اليوان) ضعيفة جداً في الاحتياطات الدولية على الرغم من الثقل الاقتصادي والتجاري للصين.

ونهاية سبتمبر/ أيلول الماضي، أطلق الخبير الاقتصادي وعضو هيئة التدريس بجامعة ييل، ستيفن روتش، تحذيرا جديدا بشأن انهيار الدولار، حيث قال إن العام القادم سيكون قاسيا على الدولار.

على صعيد سياسة الفائدة المصرفية، أكد رئيس مجلس الاحتياط الفدرالي جيروم باول، أنه لن يرفع سعر الفائدة التي تراوح حالياً بين صفر و0,25%، حتى في حال ارتفاع معدل التضخم خلال العامين المقبلين. على هذا الصعيد، يرى محلل العملات بمؤسسة «آتش واي سي آم» الأميركية، جالز كوفلاند، أن سعر الفائدة الأميركية المنخفض سيتواصل خلال الأعوام الأولى من حكم بايدن، حتى في حال ارتفاع معدل التضخم فوق المستوى المستهدف من قبل بنك الاحتياط الفيدرالي البالغ 2%.

وينتوقع كوفلاند أن المستثمرين سيهجرون الدولار خلال العام المقبل ويشترون العملات الناشئة، خاصة عملات مثل اليوان الصيني والروبل الروسي والليرة التركية، كما أن الين الياباني سيواصل الارتفاع مقابل الدولار بسبب مركزه كعملة «استثمار آمن» في آسيا.

يذكر أن الدولار بعد من أهم أدوات السياسة الخارجية الأميركية إلى جانب المؤسسات المالية متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد، إذ إن الولايات المتحدة تستخدم الدولار في مساعدة الحكومات التي تتحالف معها وتمنحها فرصة الحصول على قروض دولارية بشروط ميسرة، بينما تشدد شروط القروض على الدول التي تعارض سياساتها الخارجية. كما أن أميركا تستخدم الدولار بكثافة في سياسات الحظر الاقتصادي والمالي، إذ إنه يشكل نسبة 88% من التسويات التجارية في العالم، كما تعتمد عليه الدول في شراء السلع الرئيسية.

فرنسا تفرض ضرائب على الإنترنت

باريس ـ **العربي الجديد**

أكدت وزارة الاقتصاد الفرنسية، أمس الأربعاء، أنه ستتم جباية الضريبة على شركات الإنترنت الكبرى في العام الجاري 2020، رغم التهديدات الأميركية بالرد بتدابير تستهدف منتجات فرنسية بقيمة 1,3 مليار دولار. وحسب وكالة فرانس برس، قال مصدر في وزارة الاقتصاد إن «الشركات الخاضعة لهذه الضريبة تلقت إشعاراً ضريبياً لتسديد أقساط 2020»، مؤكداً بذلك معلومات أوردتها صحيفة «فايننشل تايمز».

وذكرت الصحيفة أن فيسبوك وأمازون «من بين الشركات» التي تلقت إشعاراً «في الأيام الأخيرة»، وبذلك ربما ستتعرض فرنسا لعقوبات أميركية في فترة انتقال السلطة بين الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب والرئيس المنتخب جو بايدن.

يذكر أن ترامب رفع الرسوم الجمركية على الخمور الفرنسية بنسبة 25% في سياق الخلاف حول المساعدات الحكومية لشركتي إيرباص وبوينغ. وأقر البرلمان الفرنسي في يوليو/ تموز 2019 ضريبة بنسبة 3% على إيرادات عمالقة الإنترنت، في أول خطوة من نوعها في العالم تجاه شركات مجموعة «غافا» (غوغل وآبل وفيسبوك وأمازون) وغيرها من الشركات متعددة الجنسيات المتهمة بالتهرب الضريبي. وبلغت عائدات هذه الضريبة 350 مليون يورو في 2019.

مواطن فرنسي يستخدم غوغل للبحث على الموبايل (Getty)

الهند تفضل النفط العربي

لندن ـ **العربي الجديد**

تقترب دول الاتحاد الأوروبي من توقيع الاتفاق النهائي للترتيبات التجارية مع بريطانيا بعد انتهاء الفترة الانتقالية. إذ أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين، أمس الأربعاء، أن اتفاقاً تجارياً محتملاً لمرحلة ما بعد بريكست بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا يجب ألا يؤثر على «تكامل السوق الموحدة». وبحسب فرانس برس قالت أمام النواب الأوروبيين في وقت أصبحت المفاوضات في مرحلتها الأخيرة، «سنفعل كل ما في وسعنا للتوصل إلى اتفاق. نحن مستعدّون لإثبات حسنا الابتكاري».

وأضافت «لكننا لسنا مستعدين لتقويض تكامل سوقنا الموحّدة»، خصوصاً احترام معاييرها البيئية والاجتماعية والمالية أو المساعدات الحكومية.

وشدّدت فون دير لايين على ضرورة وضع آليات في الاتفاق المستقبلي في حال انحرف الاتحاد الأوروبي أو بريطانيا مع الوقت عن المعايير المشتركة المتفق عليها. وقالت «الثقة جيدة، لكن القانون أفضل».

وتطالب بروكسل بالية تسمح لها باتخاذ تدابير مضادة فورية وأحادية الجانب في حال حدوث تغيير مفاجئ للمعايير من جانب أحد الطرفين لتجنب حصول أي منافسة غير عادلة، الأمر الذي ترفضه المملكة المتحدة.

وذكرت فون دير لايين بأن هذه الضمانات في ما يخص المنافسة العادلة هي إحدى النقاط الثلاث التي تعرقل المفاوضات، بالإضافة إلى مسألة وصول الأوروبيين إلى المياه البريطانية وحوكمة الاتفاق المستقبلي.

وفي ما يخص مسألة الصيد التي تعد مصدر توتر بالنسبة لعدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومن بينها فرنسا، قالت فون دير لايين إن «لا أحد يشكك في سيادة المملكة المتحدة على مياهها الخاصة، لكننا نطالب بإمكانية وضع التوقعات وبضمانات للصيادين الذين يبحرون منذ عقود» في المنطقة.

وأكدت أن «هذه أيام حاسمة للمفاوضات مع المملكة المتحدة. لكن بصراحة، لا يمكنني أن أقول لكم اليوم ما إذا سيكون هناك اتفاق في نهاية المطاف».

وتابعت أن الأمر الوحيد المؤكد هو أنه «سيكون هناك فرق واضح بين أن تكون عضواً كامل العضوية في الاتحاد وأن تكون ببساطة شريكا مهماً». ولا يزال هناك أقل من 40 يوماً قبل 31 ديسمبر/ كانون الأول، تاريخ انتهاء المرحلة الانتقالية ما بعد بريكست.

الهند تفضل النفط العربي

محطة وقود غربي البنغال في الهند (Getty)

ليودلهي ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات ارتفاع حصة الخامات النفطية العربية في السوق الهندي على حساب خامات أفريقية. وذكرت مصادر هندية، أمس الأربعاء، أن واردات الهند النفطية من الدول العربية بلغت أعلى مستوى في ثمانية أشهر، في أكتوبر/ تشرين الأول، بعدما قلص المنتجون أسعار البيع الرسمية، في حين تراجعت مشتريات الشركات الهندية من الخام الأفريقي إلى أدنى مستوى في ثلاثة أشهر. وحسب وكالة رويترز، نوعت مصافي التكرير في الهند، ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم، واردات الخام لتحسين هوامش الربح. وأظهرت البيانات أن واردات النفط من دول منطقة الشرق الأوسط ارتفعت في أكتوبر بنسبة 27 بالمئة عن الشهر السابق، إذ بلغت 2,7 مليون برميل يومياً، في حين تراجعت الواردات الأفريقية بنسبة 39 بالمئة إلى 439300 برميل يومياً. كما زادت الواردات من أميركا اللاتينية بنسبة 89 بالمئة بسبب زيادة مشتريات شركة «ريلاينس إنداستريز» من النفط الفنزويلي. وقال إحسان الحق، المحلل لدى شركة رفينيتيف البريطانية: «خفض المنتجون بالشرق الأوسط أسعار البيع الرسمية في أكتوبر لاستعادة الحصة السوقية، كما ترفع مصافي التكرير الاستهلاك متوقعة زيادة الطلب على الوقود قبيل موسم المهرجانات». وارتفعت واردات الهند الإجمالية من النفط إلى 4,05 ملايين برميل يومياً خلال أكتوبر.

أوروبا تقترب من توقيع اتفاق بريكست

أورسولا فون دير لايين تخاطب البرلمان الأوروبي (Getty)

الرؤية

قمة G-20 الخامسة عشرة

جواد العناني

عقدت يومي السبت والأحد، 21 و22 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، عبر الإنترنت، اجتماعات القمة الخامسة عشرة لمجموعة دول العشرين G20، برئاسة الملك سلمان بن عبد العزيز. ومع أن المجموعة تأسست عام 1999، إلا أن المملكة العربية السعودية حضرت القمة لأول مرة عام 2008 في واشنطن. سبقت انعقاد هذه الدورة نداءات تدعو قادة الدول الأعضاء إلى مقاطعتها، بتحريض من منظمات دولية غير حكومية، وجهات أميركية وأوروبية، بسبب ما يسمونه سجل المملكة الرسمي في مخالفة حقوق الإنسان. وتركز النقد على أمرين: قتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول يوم الثاني من أكتوبر/ تشرين الأول عام 2018. واعتقال ناشطات سعوديات بدون محاكمة، والتركيز بالذات على لجين الهذلول، التي اعتقلت عدة مرات، ولا تزال رهينة السجن منذ شهر مايو/ أيار عام 2018. وعلى الرغم من هذه الاحتجاجات، حضر كل رؤساء الدول الأعضاء، وعددهم 19، ورئيسة الاتحاد الأوروبي، وشاركوا جميعاً عبر تطبيق «زووم»، في إلقاء كلماتهم، كما أن وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية عقدوا اجتماعات جانبية. لكن الأهم كان عقد لقاءات ثنائية بين قادة بعض الدول المتنافرة، خصوصا السعودية وتركيا، والذين أطلقوا تصريحات مشجعة على ضرورة بدء الحوار بين الطرفين.

ولم يشارك الرئيس الأميركي دونالد ترامب بقوة في قمة مجموعة العشرين، وإن حضر جانباً من جلسة الافتتاح في اليوم الأول، وجلسة الأعمال في اليوم الثاني. ولكنه لم ينغمس في النقاش، بسبب انشغاله في سعيه الخائب لاستلاب الفوز من المرشح الديمقراطي الناجح جو بايدن. ولو تأملنا في الدول المشاركة كمجموع، فإنها تشكل ما يقارب 90% من الناتج الإجمالي العالمي، وحوالي 80% من تجارة العالم، و66% من سكان العالم، ونصف مساحة الكرة الأرضية. وهذه بالطبع قوة جبارة لا يستهان بها.

ولذلك ثار السؤال الأخلاقي والقانوني: هل ستكون مجموعة العشرين بديلاً عن الأمم المتحدة، وخصوصا أن الرئيس ترامب ومعه رئيس فرنسا إيمانويل ماكرون، يمارسان انتقاد الأمم المتحدة ومنظماتها بشكل مستمر؟

خلال فترة إدارة ترامب، انسحبت الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومن منظمة الصحة العالمية، وقطع ترامب المساعدات عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، وساهم، في ممارساته التجارية الحمائية والإغلاقية، بأضعاف منظمة التجارة العالمية التي قامت أساساً على فكرة الانفتاح الاقتصادي الدولي.

ولكن القادة الحضور أكدوا أنهم جزء من النظام الدولي الذي تمثله، وتشكل رَمْزَهُ الأساس، منظمة الأمم المتحدة. وكذلك، فإنهم دعوا بقوة إلى إعادة النظر في ميثاق منظمة التجارة العالمية وإصلاحه، وإزالة الخلل في بنوده، خصوصا في ما يتعلق باللاتماثلية (ASYMMETRY)، بين معاملة صادرات الدول النامية، وخصوصا الصادرات الزراعية والمواد الأولية، وصادرات الدول الصناعية المنوحة إعفاءات أوسع.

ولا شك أن دولاً، مثل الصين والهند وإندونيسيا وتركيا والمكسيك والأرجنتين والبرازيل، صاحبة الصوت القوي داخل مجموعة الدول الـ77، سوف تثير مسألة حقوق الاختراع والملكية الفكرية، وغيرها من المسائل التي تستخدمها الدول الغربية الغنية للتنصّل من الحريات التجارية المطلوبة بموجب ميثاق هذه المنظمة. ومنذ انعقاد دورة الدوحة الهامة في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2001، وسميت «أجندة الدوحة التنموية»، لم تحقق المنظمة شيئاً مما طالبت به وتوصلت إليه من قرارات، وبخاصة في مجال تبادل السلع الزراعية.

وقد فرضت جائحة كورونا نفسها على أجندة القمة، حيث اتَّفَقَتْ خطابات الرؤساء على ضرورة التصدّي لهذه الجائحة التي قَوَّضَت أسس الاقتصاد لدول كثيرة، وسببت حالة انكماش اقتصادية سريعة. وأكّدوا أن هذه الجائحة عمّقت الفوارق في الدخل والثروة بين الأفراد داخل الدول، وبين الدول نفسها، وأدركوا أن استمرار الجائحة سيقود إلى نتائج وخيمة في مجالات الفقر المدقع، حيث زاد عدد الذين ينطبق عليهم هذا الوصف بنحو 150 مليون شخص، وزادت مشكلة البطالة التي طاولت مليار وظيفة دائمة، معظمها يعود للشباب وللنساء، خصوصا في الدول النامية.

ولكن القضاء على الجائحة يتطلب التعاون بين الدول، لأن بقاءها، ولو في بقعة واحدة من العالم، سوف يؤدّي إلى إعادة استفحالها. والوسيلة المثلى لذلك اكتشاف العلاج الشافي لمن يعانون منها، والأهم هو البدء في تنفيذ برنامج دولي للتطعيم بعد اكتشاف اللقاح الذي يحول دون الإصابة بالفيروس اللعين. وقدّمت السعودية مشكورة مبالغ بالبلايين للمساعدة في القضاء على هذه الجائحة. ولكن الدورة لم تنجح في وضع برنامج واضح لمساعدة الدول التي ذاقت الأمرّين من الجائحة لاستعادة نشاطها الاقتصادي، ولا حتى في وضع تصوّر مقبول لمواجهة ارتفاع المديونية وصداعها المزمن عن كاهل الدول الفقيرة والنامية.

وهنا يبرز الدور الأخلاقي والمعنوي الذي يتحدّث عنه الجميع، ولكنه لا يجد له ترجمة في القرارات، فهنالك حروب طاحنة تفتك بملايين الناس، فماذا فعل المؤتمرون لحل مشكلات ضحايا الحروب والفتن؟ وماذا عن إنهاء الخلافات الإقليمية، ووضع الحلول السياسية العادلة للتعامل مع المعضلات في منطقتنا، من فلسطين إلى سورية والعراق واليمن وليبيا والصومال والسودان وغيرها؟

صوت الضمير ورد في كلمة ضيف الشرف في المؤتمر الملك عبد الله الثاني، الذي تحدّث عن الأردن وما يعانيه من مشكلات ناجمة عن الجائحة واللاجئين والحروب من حول بلده الأردن. ومع هذا، فإن دولة كالأردن قد تحمّلت عبئاً كبيراً، مثل لبنان الذي يعاني اقتصادُه الأمرّين، وتركيا التي استقبلت أكثر من أربعة ملايين لاجئ. كيف تستطيع دولة كالأردن بمواردها المحدودة أن تتحمّل مسؤولية أخلاقية كهذه، وتبقى تعضّ على جراحها، والعالم في المقابل لا يكاد يقدّم شيئاً؟ وما لم تحل مشكلة الأخلاق والسلوك العالمي، فإننا نحرث في البحر، ونبذر في الريح.